اقتباس: النعيمي. لقمان. ع. م.، العبيدي. محمد. ع. ي. (٢٠٢٤) الاتفاق السعودي–الإيراني عام ٢٠٢٣ وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط. مجلة دراسات إقليمية. ١٨ (٦١) ٩–٤٦:
https://doi.org/10.33899/regs.2024.144814.1176

الاتفاق السعودي-الإيراني عام ٢٠٢٣
وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط

أ. د. لقمان عمر محمود النعيمي أ.د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي
مركز الدراسات الاقليمية/ جامعة الموصل
dr.luqman_alnuaimy@uomosul.edu.iq dr.mohamad_alobaidy@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٣/١١/٢١ القبول: ٢٠٢٤/٤/٢١ النشر: ٢٠٢٤/٧/١

مستخلص البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مسارات الاتفاق السعودي–الإيراني الذي حدث في ١٠ آذار/ مارس ٢٠٢٣ في بكين بوساطة ورعاية صينية، وانعكاسات هذا الاتفاق على منطقة الشرق الأوسط من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية. وتكمن أهمية البحث في توضيح كيفية اندراج هذا الاتفاق ضمن مبادرة الامن العالمي التي طرحتها الصين عام ٢٠٢٠، وأن هذا الاتفاق يعد اول تجربة عملية للانخراط الصيني في حل مشاكل المنطقة وفي مقدمتها الخلافات السعودية–الايرانية والتي ادت الى اندلاع حروب وازمات في المنطقة كما حدث ذلك في اليمن وسوريا ولبنان والعراق. يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وثمانية محاور فضلا عن خاتمة واستنتاجات. خرج البحث بعدد من الاستنتاجات اهمها أن الارتكاز على منطق "لا يمكننا التخلص منهم، ولا يمكنهم التخلص منا" هو ما تعتمد عليه السعودية حاليا في تبني استراتيجية التعايش المنظم في الخليج وعلى مزيج من المنافسة والاحتواء في سوريا والعراق، والاتفاق مع إيران يعد احد اهم اعمدة هذه الاستراتيجية الجديدة.

الكلمات المفتاحية: الاتفاق السعودية–الايراني؛ الوساطة الصينية؛ مبادرة الأمن العالمي؛ الصين.

© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license

Citation: **Alnuaimy. L. O. M., & Al-Obaidy. M. A. Y. (2024). The Saudi-Iranian Agreement in 2023 and its Repercussions on the Middle East. *Regional Studies Journal*. (18) 61. 9-46.**
https://doi.org/10.33899/regs.2024.144814.1176

The Saudi-Iranian Agreement in 2023 and its Repercussions on the Middle East

Prof. Dr. Luqman. O. Mahmood Alnuaimy
Prof. Dr. Mohammad A. Younis Al – Obaidy
Regional Studies Center, Mosul University
dr.luqman_alnuaimy@uomosul.edu.iq
dr.mohamad_alobaidy@uomosul.edu.iq

Received: 21/11/2023 **Accepted: 21/4/2024** **Published: 1/7/2024**

Abstract

The research aims to shed light on the tracks of the Saudi-Iranian agreement that took place on March 10, 2023, in Beijing with Chinese mediation and auspices, and the repercussions of this agreement on the Middle East region in terms of political, economic, and security aspects. The importance of the research lies in clarifying how this agreement falls within the global security initiative put forward by China in 2020, and that this agreement is the first practical experience of Chinese involvement in solving the problems of the region, foremost of which are the Saudi-Iranian differences, which led to the outbreak of wars and crises in the region, as happened in Yemen, Syria, Lebanon, and Iraq. The research consists of an introduction and eight axes as well as a conclusion and inferences. The research came out with several inferences, the most important of which is that based on the logic of "we cannot get rid of them, and they cannot get rid of us" is what Saudi Arabia currently relies on in adopting a strategy of organized coexistence in the Gulf and on a combination of competition and containment in Syria and Iraq, and the agreement with Iran is one of the most significant pillars of this new strategy.

Keywords: **Saudi-Iranian deal; Chinese mediation; Global Security Initiative; China.**

© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license

مقدمة

لا شك أن الإعلان عن الاتفاق الإيراني– السعودي الذي حصل برعاية صينية في ١٠ آذار/ مارس ٢٠٢٣، تحول إلى محط اهتمام جميع الأوساط السياسية والإعلامية دولياً وإقليمياً وإيرانياً وعربياً، وقد اتفقت غالبية المواقف التي واكبت هذا الحدث على الترحيب به وبما يمكن أن ينتج عنه من انعكاسات إيجابية على مختلف الأزمات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط بالتحديد، في حين رأت فيه بعض القوى مصدر قلق على مصالحها وذات تأثير سلبي على موقعها في المعادلات الإقليمية أو على المستوى الخاص في إطار صراعاتها مع خصومها وانعكاسه على موازين القوى. ونظراً إلى المفاجأة التي أحدثها هذا الاتفاق، الذي عده البعض أنه حصل خارج سياق التطورات والمواقف التي كانت تسيطر على المشهد الإقليمي العام وحالة التوتر في العلاقات بين طرفي الاتفاق، لذلك فإن هذا البحث سيحاول دراسة أبعاده وتأثيراته على منطقة الشرق الأوسط، والسيناريوهات المتوقعة، والتداعيات التي قد تنتج عنه على المستويين الثنائي والإقليمي، والمعادلات الجديدة التي ترافقه.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مسارات الاتفاق السعودي–الإيراني الذي حدث في ١٠ آذار/ مارس ٢٠٢٣ في بكين بوساطة ورعاية صينية، وانعكاسات هذا الاتفاق على منطقة الشرق الأوسط من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في توضيح كيفية اندراج هذا الاتفاق ضمن مبادرة الامن العالمي التي طرحتها الصين عام ٢٠٢٠، وأن هذا الاتفاق يعد اول تجربة عملية للانخراط الصيني في حل مشاكل المنطقة والتي تتصدرها الخلافات السعودية–الايرانية مما ادت الى حدوث حروب في عدد من دول المنطقة اهمها الحرب في اليمن وسوريا والفصائل المسلحة في هذين البلدين فضلا عن التوترات في العراق ولبنان.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الاتية:

١. هل هناك علاقة بين عقد هذا الاتفاق في الوقت الراهن وطرح الصين لمبادرتها حول الامن والسلام العالمي لمنطقة الشرق الأوسط؟ وهل ينسجم مضمون الاتفاق مع مضمون المبادرة أعلاه؟
٢. هل ستضمن الصين ديمومة الاتفاق بين دولتين متخاصمتين في منطقة مليئة بالتوترات والأزمات والصراعات؟
٣. ما هي دوافع اطراف الاتفاق على عقده؟ وما هي المصالح المتحققة لهم من هذا الاتفاق؟
٤. ما هي الانعكاسات والتداعيات المتوقعة، السياسية والاقتصادية والامنية، لهذا الاتفاق على منطقة الشرق الأوسط؟

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي فضلا عن المنهج التحليلي في معالجة الاحداث ومتابعتها.

هيكلية البحث:

تضمن البحث مقدمة وتمهيد وثمانية محاور فضلا عن الخاتمة وأهم الاستنتاجات كما يأتي:

تمهيد: نظرة تاريخية

أولا: الصين ومبادرة الأمن العالمي لمنطقة الشرق الأوسط

ثانيا: رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وعلاقتها بالاتفاق

ثالثا: مضمون الاتفاق السعودي–الايراني.

رابعا: أهمية الدور الصيني في الاتفاق السعودي–الإيراني.

خامسا: الاسباب والعوامل التي ادت إلى الاتفاق السعودي–الإيراني,

سادسا: أسباب اختيار ايران والسعودية الصين وسيطا للاتفاق.

سابعا: مصالح السعودية وايران والصين والعراق من الاتفاق,

ثامنا: الانعكاسات السياسية والاقتصادية والامنية على منطقة الشرق الأوسط.

خاتمة واستنتاجات.

تمهيد: نظرة تاريخية

قطعت السعودية العلاقات مع إيران في عام ٢٠١٦، بعد اقتحام سفارتها في طهران في أثناء خلاف بين البلدين بشأن إعدام الرياض لرجل الدين، كما أنها جاءت بعد عام على بدء العمليات العسكرية من "التحالف العربي بقيادة السعودية" ضد الحوثيين في اليمن. وأعلنت السعودية وإيران يوم الجمعة الموافق ١٠ آذار/ مارش ٢٠٢٣، الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بينهما منذ عام ٢٠١٦، وفقا لبيان مشترك صدر عن البلدين برعاية صينية. وتضمن البيان المشترك الذي نشرته وكالة الأنباء الرسمية السعودية" واس "إنه وبعد محادثات في الصين "تعلن الدول الثلاث أنه تم توصل السعودية وإيران إلى اتفاق يتضمن الموافقة على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما وإعادة فتح سفارتيهما وممثليتاهما خلال مدة أقصاها شهران." وأضاف أن "الاتفاق جاء استجابة لمبادرة من الرئيس الصيني تشي جين بينغ وبدعم من الصين لتطوير علاقات حسن الجوار"، بالإضافة إلى تأكيد البلدين "على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية" (الحرة، ٢٠٢٣) . البيان جاء تتويجاً لمحادثات جرت في بكين واستمرت أربعة أيام من السادس إلى العاشر من مارس/آذار ولم يكشف عنها. وقد التقى وزيرا الخارجية لكلا البلدين لاحقا لتنفيذ هذا القرار وتم تبادل السفراء بين البلدين إذ تم تعيين عبد الله العنزي سفيرا للسعودية في إيران بينما عينت الأخيرة علي رضا عنايتي سفيرا لها في الرياض. وأصدر السفير العنزي بيانا لدى وصوله إلى العاصمة طهران، قائلا فيه: "إن تطوير العلاقات مع إيران هو من أهم المحتويات في رؤية المملكة ٢٠٣٠. وأكد أن التعاون السعودي الإيراني سيفيد البلدين ويرسخ الثقة المتبادلة **(شبكة تلفزيون الصين الدولية CGTN، ٢٠٢٣)**.

أولا: الصين ومبادرة الأمن العالمي لمنطقة الشرق الأوسط

جاءت الوساطة الصينية في الاتفاق السعودي الايراني في إطار مبادرة الامن العالمي الخاصة بالشرق الأوسط التي تعد جزءً من الرؤية الجديدة للأمن العالمي المشترك والشامل والتعاوني والمستدام التي أطلقها الرئيس الصيني تشي جين بينغ

عام ٢٠١٤، والتي تم الاعتراف بها ودعمها على نطاق واسع من قبل المجتمع الدولي؛ ففي ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٢٠ طرحت مبادرة الامن العالمي لمنطقة الشرق الاوسط من قبل عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني وانغ يي في مقابلة بالرياض مع قناة العربية السعودية، تكونت المبادرة من خمس نقاط اقترحتها الصين بشأن تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وحل الخلافات السياسية والامنية بين الدول الفاعلة في المنطقة، بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في هذه المنطقة الحيوية من العالم التي تشكل احد اهم مراكز التنافس الدولي لاعتبارات كثيرة. وادركت الصين ان مفتاح الاستقرار هو بحل المشاكل العالقة بين السعودية وايران الدولتين المهمتين في المنطقة (Xinhua, 2023).

وقد ركز وزير الخارجية الصيني وانغ يي على أهمية منطقة الشرق الاوسط قائلاً: "يعد الشرق الأوسط موطنا لحضارات كبيرة قامت بتنمية أنظمة اجتماعية وسياسية فريدة من نوعها. ويجب احترام خصائص ونماذج ومسارات الشرق الأوسط. ومع ذلك، وبسبب الصراعات والاضطرابات التي طال أمدها في التاريخ الحديث، انحدرت المنطقة إلى أرض منخفضة أمنيا" وقال إنه "قبل كل شيء، الشرق الأوسط ينتمي إلى شعوب المنطقة. ولكي تخرج المنطقة من الفوضى لتتمتع بالاستقرار، يجب أن تتحرر من ظلال التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى وأن تستكشف بشكل مستقل مسارات التنمية المناسبة لحقائقها الإقليمية". وأضاف أنه "يجب أن تظل بمنأى عن الضغوط الخارجية والتدخلات، وأن تتبع نهجاً شاملاً وتصالحيًا لبناء هيكل أمني يستوعب الاهتمامات المشروعة لجميع الأطراف". وعن اهمية الشرق الاوسط عالميا قال وانغ "لا يمكن للعالم أن ينعم بهدوء حقيقي إذا استمر الشرق الأوسط في معاناته من عدم الاستقرار لذلك على المجتمع الدولي ألا يتخطى مسؤوليته ولا يكتفي بالجلوس والنظر إليه فقط. الشيء الصحيح الذي يجب فعله هو الاحترام الكامل لإرادة دول المنطقة والمساهمة في الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط" (Xinhua, 2023).

في ٢١ شباط/ فبراير ٢٠٢٣ أعلنت الخارجية الصينية التفاصيل الكاملة لمبادرة الأمن العالمي لمنطقة الشرق الاوسط وتضمنت ستة نقاط إذ أضافت نقطة إضافية عليها استندت على المفاهيم والمبادئ الاساسية الآتية (***Ministry of Foreign Affairs of the People Republic of China, 2023***):

١. البقاء ملتزمين برؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام:

يكمن جوهر هذه الرؤية الجديدة للأمن في الدعوة إلى مفهوم الأمن المشترك، واحترام وحماية أمن كل بلد، والحفاظ على الأمن في كل من المجالات التقليدية وغير التقليدية وتعزيز الحوكمة الأمنية بطريقة منسقة. الالتزام بالتعاون وتحقيق الأمن من خلال الحوار السياسي والمفاوضات السلمية، والسعي لتحقيق الأمن المستدام وحل النزاعات من خلال التنمية وعدم الاستفادة من الأراضي الخصبة لانعدام الأمن، لذلك نحن نؤمن أن الأمن لن يتم ترسيخه واستدامته إلا عندما يكون مدعوماً بالأخلاق والعدالة والأفكار الصحيحة (الخليج الجديد، ٢٠٢٣).

٢. البقاء ملتزمين باحترام سيادة ووحدة أراضي جميع الدول:

فالمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية من المبادئ الأساسية للقانون الدولي والمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية المعاصرة، لذلك نعتقد أن جميع الدول كبيرة كانت أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة، أعضاء متساوون في المجتمع الدولي، وشؤونهم الداخلية لا تتحمل أي تدخل خارجي، ويجب احترام سيادتهم وكرامتهم، ويجب التمسك بحقهم في اختيار النظم الاجتماعية ومسارات التنمية بشكل مستقل ويجب التمسك بالاستقلال السيادي والمساواة ، وينبغي بذل الجهود من أجل تمتع جميع البلدان بالمساواة في الحقوق والقواعد والفرص.

٣. البقاء ملتزمين بالالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة:

تجسد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التفكير العميق من قبل الناس في جميع أنحاء العالم في الدروس المريرة للحربين العالميتين، إنها التصميم المؤسسي

للإنسانية للأمن الجماعي والسلام الدائم، والمواجهات والمظالم المختلفة في العالم اليوم لم يكن ليحدث كون مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة قد عفا عليها الزمن، ولكن بسبب عدم صيانتها وتنفيذها بشكل فعال، وندعو جميع البلدان إلى ممارسة التعددية الحقيقية؛ والتمسك بقوة بالنظام الدولي مع وجود الأمم المتحدة في صميمه، والنظام الدولي المدعوم بالقانون الدولي والمعايير الأساسية للعلاقات الدولية التي يدعمها ميثاق الأمم المتحدة؛ والتمسك بسلطة الأمم المتحدة ومكانتها كمنصة رئيسة لحوكمة الأمن العالمي، وعدم التمسك بعقلية الحرب الباردة، والأحادية...الخ.

٤. البقاء ملتزمين بأخذ المخاوف الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد:

الإنسانية مجتمع أمني غير قابل للتجزئة، لا ينبغي أن يأتي أمن دولة ما على حساب أمن الدول الأخرى، ونعتقد أن جميع الدول متساوية من حيث المصالح الأمنية، وينبغي أخذ الشواغل الأمنية المشروعة والمعقولة لجميع البلدان على محمل الجد ومعالجتها بشكل مناسب، وعدم تجاهلها باستمرار أو التصدي لها بشكل منهجي، ويجب على أي دولة أثناء سعيها لأمنها، أن تأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية المعقولة للآخرين. نتمسك بمبدأ الأمن غير القابل للتجزئة، وندعو إلى عدم التجزئة بين الأمن الفردي والأمن المشترك، وبين الأمن التقليدي والأمن غير التقليدي، وبين الحقوق الضمانية والالتزامات الأمنية، وبين الأمن والتنمية. يجب أن يكون هناك هيكل أمني متوازن وفعال ومستدام.

٥. البقاء ملتزمين بالحل السلمي للخلافات بين الدول من خلال الحوار والتشاور:

الحرب والعقوبات ليست حلا جوهريا للنزاعات، فقط الحوار والتشاور فعالان في حل الخلافات. ندعو الدول إلى تعزيز التواصل الاستراتيجي، وتعزيز الثقة الأمنية المتبادلة، ونزع فتيل التوترات، وإدارة الخلافات، والقضاء على الأسباب الأساسية للأزمات. يجب على الدول الكبرى احترام العدالة، ووجوب الوفاء بمسؤولياتها، وتسهيل المحادثات من أجل السلام، ولعب دور المساعي الحميدة،

والتوسط في ضوء احتياجات وإرادة البلدان المعنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جميع الجهود التي تفضي إلى التسوية السلمية للأزمات، وتشجيع الأطراف المتصارعة على بناء الثقة، وتسوية الخلافات وتعزيز الأمن من خلال الحوار. إن إساءة استخدام العقوبات الأحادية والهيمنة القضائية طويلة المدى لا يحل المشكلة.

٦.البقاء ملتزمين بالحفاظ على الأمن في كل من المجالات التقليدية وغير التقليدية:

في عالم اليوم ، يتسع نطاق نوايا الأمن وبسطه. الأمن أكثر تنوعا وترابطاً وعابرا للحدود الوطنية. وأصبحت التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية متشابكة. نشجع جميع البلدان على ممارسة مبادئ التشاور المكثف والمساهمة المشتركة والفوائد المشتركة في الحوكمة العالمية، والعمل معًا لمعالجة النزاعات الإقليمية والتحديات العالمية مثل الإرهاب وتغير المناخ والأمن السيبراني والأمن البيولوجي، يجب أن تكون هناك جهود متضافرة لاستكشاف قنوات متعددة للتعاون وتعزيز الحوار، وتطوير حل شامل، وتحسين القواعد ذات الصلة، من أجل إيجاد حلول مستدامة، وتعزيز حوكمة الأمن العالمي، ومواجهة التحديات الأمنية وحلها(وكالة شينخوا للأنباء، ٢٠٢٣).

وترى الصين أن هذه الالتزامات الستة مترابطة ويعزز بعضها البعض، وهي وحدة عضوية كاملة ، توفر رؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وأن احترام سيادة وسلامة أراضي جميع البلدان هو المنطلق الأساسي لتحقيق هذا الامن الجماعي المشترك. كما تعد الصين الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة معيارًا أساسيًا، ويعد أخذ الاهتمامات الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد مبدأ مهمًا، والحل السلمي للخلافات والنزاعات بين البلدان من خلال الحوار والتشاور هو خيار لا بد منه، والحفاظ على الأمن في كل من المجالات التقليدية وغير التقليدية هو مطلب أساسي.

ولغرض تنفيذ المبادئ والمفاهيم الأساسية أعلاه طرحت الصين منصات وآليات التعاون لتحقيقها وهي(وكالة شينخوا للأنباء، ٢٠٢٣):

١. الانخراط في مناقشات واتصالات واسعة النطاق بشأن السلام والأمن في الجمعية العامة، ولجان الأمم المتحدة ذات الصلة، ومجلس الأمن، والمؤسسات ذات الصلة، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وطرح مبادرات ومقترحات مشتركة من أجل التوصل إلى إجماع في المجتمع الدولي لمواجهة التحديات الأمنية.

٢.الاستفادة من أدوار منظمة شنغهاي للتعاون، وتعاون بريكس، ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، وآلية "الصين + آسيا الوسطى"، والآليات ذات الصلة لتعاون شرق آسيا، وتنفيذ التعاون الأمني بشكل تدريجي لتحقيق أهداف متشابهة فضلا عن تعزيز إنشاء منصة حوار متعددة الأطراف في منطقة الخليج وإفساح المجال لدور آليات التنسيق والتعاون مثل اجتماع وزراء خارجية الدول المجاورة لأفغانستان، ومؤتمر السلام والحوكمة والتنمية بين الصين والقرن الأفريقي. لتعزيز السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي.

٣.عقد مؤتمرات رفيعة المستوى بشأن مبادرة الأمن العالمية في الوقت المناسب لتعزيز الاتصال السياسي في مجال الأمن، وتعزيز الحوار والتعاون بين الحكومات، وزيادة تعزيز التآزر في المجتمع الدولي لمواجهة التحديات الأمنية.

٤.دعم منتدى السلام والأمن بين الصين وأفريقيا، ومنتدى أمن الشرق الأوسط، ومنتدى بكين شيانغشان، ومنتدى التعاون الأمني العام العالمي (Lianyungang)، ومنصات الحوار الدولي الأخرى من أجل المساهمة في تعزيز والتعاون في مجال الأمن وتشجيع إنشاء المزيد من منتديات الأمن العالمية لتوفير منصات جديدة للحكومات والمنظمات الدولية ومراكز الفكر والمنظمات الاجتماعية للاستفادة من مزاياها والمشاركة في حوكمة الأمن العالمي.

٥. بناء المزيد من المنصات والآليات الدولية للتعاون في مواجهة التحديات الأمنية في مجالات مثل مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني والأمن البيولوجي والتكنولوجيات

الناشئة، بهدف تحسين قدرة الحوكمة في مجال الأمن غير التقليدي، وتشجيع التعاون بين أكاديميات الجيش والشرطة على مستوى الجامعات. وأبدت الصين استعدادها لتزويد البلدان النامية الأخرى ب ٥٠٠٠ فرصة تدريب في السنوات الخمس المقبلة لتدريب المهنيين على معالجة قضايا الأمن العالمي (وكالة شينخوا للأنباء، ٢٠٢٣).

إن مبادرة الصين جاءت وفقا للمعايير العالمية، وتماشياً مع مبدأ الانفتاح والشمولية، وترحب وتتطلع إلى مشاركة جميع الأطراف لإثراء مضمونها بشكل مشترك واستكشاف أشكال ومجالات جديدة للتعاون. وبناءً على ذلك تؤكد الصين عبر مبادراتها العالمية، أنها تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الدول والشعوب التي تحب السلام، وتتطلع لمواجهة جميع أنواع التحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، وحماية السلام والاستقرار في الأرض، والعمل معًا على خلق مستقبل أفضل للبشرية.

ثانيا: رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وعلاقتها بالاتفاق

يعد خفض التصعيد السعودي مع إيران جزءً من تركيز أكبر للسياسة الخارجية السعودية على دعم خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمعروفة باسم رؤية ٢٠٣٠. وتستثمر المملكة مليارات الدولارات لتنفيذ الخطة، لذلك فإن التصعيد مع إيران سيهدد تمويل المشروع، ويؤثر على الاستثمار الأجنبي الذي تشتد الحاجة إليه، ودفع أحلام السعودية في أن تصبح مركزًا إقليميًا وعالميًا خاصة للحوسبة السحابية، والخدمات اللوجستية، والتجارة، والصناعة(رؤية السعودية ٢٠٣٠، ٢٠٢٣).

وجاءت وساطة الصين في وقت يميل فيه ميزان القوى الدبلوماسي والاقتصادي الإقليمي نحو المملكة العربية السعودية، كما أن ارتفاع أسعار النفط تسمح للمملكة بالمضي قدمًا في خطط التنمية الاقتصادية ومضاعفة دبلوماسيتها المالية "السعودية أولاً" لاستعادة النفوذ الإقليمي والدولي، إذ أشارت المملكة العربية السعودية إلى تحول في كيفية تقديم المساعدة المالية للبلدان، وأن ايام المساعدات الخارجية قد ولت الان

(Omar, 2023)، مما يجعل المساعدات المستقبلية مشروطة بوعود تجديد اقتصادياتها. لذلك عملت القيادة السعودية على ترسيخ مكانة البلاد الدولية منذ عام ٢٠١٨ (Farouk, 2023) من خلال تجديد اساليبها وادواتها في صنع السياسة الخارجية، وإنهاء المواجهات الدبلوماسية، وتحسين نظرة المجتمع الدولي حول الدور السعودي في حرب اليمن (The Arab Weekly, 2022).

من الجانب الامني والعسكري تتحرك الولايات المتحدة لتقليص الفجوة في دفاع السعودية ضد إيران وميليشياتها لاسيما فيما يتعلق بمواجهة الطائرات المسيرة او الصواريخ الباليستية، وابتكار استراتيجية جديدة تعرف بالرمال الحمراء وهي تدريبات ثنائية حاليا بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية لمواجهة التهديدات المذكورة **(US Department of Defense, 2023)**. وقد أصبحت إسرائيل شريكًا أمنيًا فعليًا داخل القيادة المركزية الأمريكية، ويشكل حرصها على التطبيع مع المملكة العربية السعودية تهديدًا لإيران. الأهم من ذلك، أن التقارير المتعلقة بالتغطية السعودية للاضطرابات الداخلية الإيرانية واستثمارها الخاص الواضح في وسائل الإعلام الإيرانية المعارضة زودت المملكة بورقة مساومة قوية (Alfoneh, 2023)[١].

[١] **منذ إطلاقه في أيار/ مايو ٢٠١٧، ومقره لندن (ويُقال أنه مملوك للسعودية)، يعمل تلفزيون إيران الدولي الناطق باللغة الفارسية كمنصة إعلامية لجميع الأفراد والجماعات المعارضة للجمهورية الإسلامية، ولعب دورًا في إيران لا يختلف عن دور الجزيرة خلال انتفاضات الربيع العربي. صنفت الجمهورية الإسلامية إيران الدولية على أنها "منظمة إرهابية" بتهمة التحريض على أعمال شغب مناهضة للحكومة، وهناك تقارير مستمرة عن مضايقة أفراد عائلات صحفيي الشبكة داخل إيران. لذلك فليس من المستغرب أن يشرط المسؤولون الإيرانيون تطبيع العلاقات بين طهران والرياض، التي انتعشت الآمال مؤخرًا مع اجتماع المسؤولين الإيرانيين والسعوديين في البرازيل ، بشأن إغلاق قناة إيران الدولية، أو على الأقل تغيير سلوكها. للتفاصيل ينظر:**

Ali Alfoneh, "Iran International TV at the Center of Iran-Saudi Arabia Talks", *The Arab Gulf States Institute in Washington*, 13/1/2023.
https://agsiw.org/iran-international-tv-at-the-center-of-iran-saudi-arabia-talks/

على الجانب الآخر من الخليج العربي، تتعرض إيران لضغوط داخلية وخارجية من خلال الاحتجاجات المحلية المتكررة أو العقوبات الاقتصادية الدولية والعزلة الدبلوماسية. إذ تزيد هذه العوامل من حاجة إيران إلى الدعم الاقتصادي، ليس فقط من الصين ولكن أيضًا من جيرانها الأغنياء، بقيادة المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من أن هذا قد يبدو وضعًا مثاليًا للرياض، إلا أنه ليس كذلك؛ بالنسبى لإيران التي لديها سجل حافل بالهجوم على جيرانها عندما يكون استقرار النظام على المحك. ومن الأمثلة على ذلك هجمات برج الخبر عام ١٩٩٦ وهجمات عام ٢٠١٩ على البنية التحتية النفطية في بقيق وخريص، مما أدى إلى صدور تقارير عن "هجوم إيراني وشيك" بعد تهديدات للسعودية وسط احتجاجات إيرانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢ (Reuters, 2022)[١]. كما أن إيران أيضا أقرب اليوم من أي وقت مضى إلى إكمال تخصيب اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة النووية، إذ تؤكد آخر المعلومات إلى وصول نسبة التخصيب إلى ٨٤% حسب تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (Tirone, 2023)، والذي من المرجح أن يزيد من ردع إيران إلى مستوى جديد، ويطلق المزيد من الأعمال العدائية ضد جارتها الخليجية. وقد ترعى الصين اقتصاديًا ودبلوماسيًا خفض التصعيد بين إيران والمملكة العربية السعودية، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن بكين ستتدخل إذا قررت طهران خرق ذلك (Farouk, 2023).

---

[١] **ذكرت وكالة أنباء فارس شبه الرسمية أن وزير المخابرات الإيراني اسماعيل الخطيب أبلغ السعودية في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢ أنه لا يوجد ما يضمن استمرار طهران في "صبرها الاستراتيجي". ونقلت وكالة فارس عن الخطيب قوله "حتى الآن ، تبنت إيران صبرًا استراتيجيًا بعقلانية حازمة ، لكنها لا تضمن عدم نفادها إذا استمرت الأعمال العدائية". مضيفا أنه "إذا قررت إيران الانتقام والمعاقبة، فسوف تنهار القصور الزجاجية ولن تشهد هذه الدول الاستقرار بعد الآن" في إشارة إلى السعودية ودول الخليج العربية. للتفاصيل ينظر:**

Reuters. (10, November, 2022). Iran Warns Saudi Arabia 'Our Strategic Patience' May Run Out – Fars.
https://www.reuters.com/world/middle-east/iran-tells-saudis-its-strategy-patience-not-guaranteed-continue-fars-2022-11-09/

ثالثا: مضمون الاتفاق السعودي–الايراني ٢٠٢٣

نص الاتفاق السعودي–الايراني على أنه " استجابة للمبادرة النبيلة للرئيس شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية، بدعم الصين لتطوير علاقات حسن الجوار بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية. وبناءً على الاتفاقية المبرمة بين الرئيس شي جين بينغ والقيادات في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية، حيث استضافت جمهورية الصين الشعبية ورعت محادثات بين الجانبين، وانطلاقاً من رغبتهما المشتركة في حل الخلافات بينهما بالحوار والدبلوماسية وفي ضوء الروابط الأخوية بينهما والتمسك بمبادئ وأهداف مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي (OIC) والمواثيق والأعراف الدولية، أجرى وفدا البلدين محادثات خلال الفترة ٦–١٠ آذار/مارس ٢٠٢٣ في بكين – وفد المملكة العربية السعودية برئاسة مسعد بن محمد العيبان وزير الدولة عضو مجلس الوزراء، ومستشار الأمن القومي، ووفد جمهورية إيران الإسلامية برئاسة علي شمخاني، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي للجمهورية الإسلامية الإيرانية" (وكالة الأنباء السعودية، ٢٠٢٣). وأعرب "الجانبان السعودي والإيراني عن تقديرهما وامتنانهما لجمهورية العراق وسلطنة عمان لاستضافة جولات الحوار التي جرت بين الجانبين خلال الأعوام ٢٠٢١–٢٠٢٢. كما أعرب الجانبان عن تقديرهما وامتنانهما لقيادة وحكومة جمهورية الصين الشعبية لاستضافة المحادثات ورعايتها، والجهود التي بذلتها لإنجاحها"، واضاف البيان ان "الدول الثلاث تعلن أنه تم التوصل إلى اتفاق بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية يتضمن اتفاقية لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما وإعادة فتح سفاراتهما وبعثاتهما خلال مدة لا تتجاوز شهرين، وتضمنت الاتفاقية التأكيد على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما اتفق الجانبان على أن يجتمع وزيرا خارجية البلدين لتنفيذ ذلك، والترتيب لعودة سفيريهما، ومناقشة سبل تعزيز العلاقات الثنائية. كما اتفقا على تنفيذ اتفاقية التعاون الأمني بينهما الموقعة بتاريخ ٢٠٠١/٤/١٧ ، والاتفاقية العامة للتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية . وأبدت الدول الثلاث حرصها على بذل

كافة الجهود من أجل تعزيز الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدول (وكالة الأنباء السعودية، ٢٠٢٣).

ووفقا للاتفاق الجديد، فقد أعاد الجانبان لاحقا فتح السفارات، وأنهت الحكومة السعودية دعمها لقناة إيران الدولية التلفزيونية، التي تعدها طهران مسؤولة عن المعارضة الداخلية. كما التزم الطرفان أيضا بوقف إطلاق النار في اليمن في نيسان/ أبريل ٢٠٢٢ والعمل على اتفاق سلام رسمي لإنهاء الحرب الأهلية هناك. في المقابل، أعلنت إيران أنها ستتوقف عن إمداد الحوثيين بالسلاح وتقنعهم بوقف هجماتهم الصاروخية على السعودية (الحرة عراق، ٢٠٢٣) وهذا ما حصل فعلا فيما بعد.

رابعا: أهمية الدور الصيني في الاتفاق السعودي–الإيراني

يعد كل من مضمون وعملية هذه الاتفاقية دراسة حالة لفهم الصين والمملكة العربية السعودية المشترك لنظام دولي قائم على القواعد والأمن الدولي. وقد أدركت المملكة العربية السعودية أهمية وعمق المبادرة الصينية للامن العالمي لذلك قبلت بالوساطة الصينية كونها الدولة الكبرى الأكثر تفهما لأهمية هذا الامن في منطقة الشرق الاوسط ودوره في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة وهي أحد اهم الاهداف المنشودة لدول المنطقة. لذلك يمكن عد هذا الاتفاق اتفاق على مبادئ حل النزاع بين دولتين وليس اتفاقاً على الحلول التي سيتم التوصل إليها. ويؤكد الالتزام السعودي والصيني المتكرر بمعايير مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بمثابة ركائز ثابتة للشراكة الصينية–السعودية منذ عام ٢٠٠٦، والتي تظهر في بياناتهما المشتركة، وإجراءاتهما داخل منظومة الأمم المتحدة (Farouk, 2023)، وفي مبادرة الأمن والسلام العالمي للصين (***Ministry of Foreign Affairs of the People Republic of China, 2023***) . لذلك حظيت الوساطة الصينية بأهمية بالغة في تقريب وجهات النظر، وذلك لتمتع الصين بعلاقة قوية جدا بين الدولتين المتخاصمتين من جهة، وحجم المصالح المتأتية من هذا الاتفاق بالنسبة للصين اولا، ولكل من السعودية وايران، شركاء الصين في المنطقة ثانيا، ودول

المنطقة وحتى الدول الكبرى ثالثا لما يوفره ذلك من فرص استثمارية هائلة تحقق المصالح الاستراتيجية المشتركة للدول جميعا.

لقد ساعدت الوساطة الصينية أيضًا في التغلب على نزاع طويل الأمد بين المملكة العربية السعودية وإيران حول الصراع في اليمن .تضمن موقف الرياض الأولي شروطًا مسبقة لأي محادثات مع إيران القضية اليمنية، إذ اعتبرت المملكة دعم إيران للحوثيين عقبة رئيسة أمام أي خفض للتصعيد. لكن على مدار العامين الماضيين، تطور الموقف السعودي، وساعدت الصين في التوسط في حل وسط وافقت الرياض بموجبه على طلب طهران إعلان استعادة العلاقات الدبلوماسية(Farouk, 2023) قبل أن توقف إيران دعمها للحوثيين (France 24, 2023).

وعلى الرغم من أن البيان الثلاثي العلني خلا من أي لفتة إيرانية بشأن اليمن، إلا أن مسؤولين أمريكيين وسعوديين قالوا إن إيران وافقت على وقف شحنات الأسلحة السرية إلى حلفائها الحوثيين في اليمن كجزء من الاتفاق بين الجانبين لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، وهي خطوة يمكن أن تشكل زخماً جديداً في الجهود الرامية إلى إنهاء واحدة من أطول الحروب الأهلية في المنطقة(**Nissenbaum, Said & Faucon, 2023**). لكن لغة البيان وتقاريره الصحفية المتتالية تؤكد أن الوساطة الصينية أوصلت الأطراف في النهاية إلى اتفاق، يمنحهم فترة سماح مدتها شهرين لإبداء حسن النية قبل دخول استئناف العلاقات الدبلوماسية حيز التنفيذ. حيث تستطيع السعودية ضمان دور إيراني بناء، لكنها تعتمد على بعض الفهم الصيني، وإن كان غير كامل، لموقفها في اليمن. لذلك تراهن المملكة العربية السعودية أيضًا على مصلحة الصين الراسخة في نجاح ممارسة بكين الأولى للقيادة الدبلوماسية في المنطقة (Farouk, 2023).

فضلا عن ذلك، فإن التصريحات السعودية أطرت التزامات إيران بموجب هذه الاتفاقية على أنها وعود قُطعت للصين. ووصف مسؤول سعودي لم يذكر اسمه دور الصين كواحد من أصعب القضايا التي يتعين حلها خلال المفاوضات. على عكس

الوسطاء السابقين (عُمان والعراق)، تتمتع الصين بالنفوذ لدى إيران لضمان احترام الأخيرة لالتزاماتها ضمن هذه العملية الثلاثية، على الأقل من وجهة النظر السعودية. لقد أسعدت بكين الرياض بالفعل من خلال نقل تصريحات مسؤولين أمنيين إيرانيين رفيعي المستوى وليس فقط الدبلوماسيين الإيرانيين، الذين تعدهم المملكة العربية السعودية أقل سيطرة على سلوك إيران في المنطقة؛ إذ تفتقر الرياض تقليديًا إلى الأدوات الدبلوماسية القسرية والردع العسكري للضغط على المسؤولين الأمنيين والعسكريين داخل إيران، لاسيما الحرس الثوري الإيراني، من أجل التوصل إلى حل وسط. قد تعوض الوساطة الصينية عن هذا الضعف، لكنها أيضًا تضع بكين تحت دائرة الضوء إذا انتهكت طهران التزاماتها في الاتفاق وارتباطاتها مع بكين. أخيرًا، التجارب الفاشلة هي ركيزة النهج السعودي في أي حوار مع إيران – بما في ذلك الاعتماد على القوى الغربية والإقليمية لمحاولة الضغط على إيران للتوصل إلى حل وسط. تلعب الصين دور "الراعي" لأول مرة فهي القوة العالمية الأولى التي تستخدم نفوذها مع إيران لمعالجة طلبات سعودية محددة فيما يتعلق بسياسة طهران الإقليمية دون تأطيرها علنًا على أنها مبادرات أمنية صينية أو اتفاق نووي (Farouk, 2023).

خامسا: الاسباب والعوامل التي ادت إلى الاتفاق السعودي–الإيراني

هناك العديد من الاسباب والعوامل التي أدت إلى اقتناع الطرفين السعودي والايراني لعقد الاتفاق والمصالحة بينهما بوساطة صينية منها:

أ. **السعودية:** فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية اسهمت العديد من العوامل في دفعها على توقيع الاتفاق أهمها (الكندي، ٢٠٢٣):

١.أعادت الحكومة السعودية ترتيب أوراق لعبتها السياسية خارج مظلة الوسيط الأميركي بسبب غياب جدّية الدور الأميركي في حل قضايا الشرق الأوسط، ووضوح عجزه عن إيقاف مشاكسات إيران في المنطقة وتهديداتها الأمنية لتوازن القوى الإقليمي.

٢. انشغال الحكومة السعودية بقضاياها التنموية الداخلية التي لن تزدهر إلا في ظل مناخ إقليمي سلمي، بعيداً عن أي مشاريع للحرب.

٣. مما عزَّز من رغبة السعودية في إعادة ترتيب أوراقها، هو إحجامها عن التورط في إقحامها في أي عملية عسكرية مستقبلية ضد إيران، لا سيما في ظل التهديدات العسكرية الإسرائيلية الجدية بضربة ضد منشآت إيران النووية، وهو الأمر الذي قد يدفع الإيرانيين إلى الانتقام المضاد باستهداف مصالح السعودية لرفع تكلفة الحرب على المجتمع الدولي.

ب. **إيران:** رغم تراكم الأرباح والمكاسب التي حصدتها إيران من نفوذها الإقليمي وتغلغلها في العديد من دول المنطقة خلال العقدين الماضيين، فإنها تعرضت في الآونة الأخيرة لخسائر سياسية واقتصادية فادحة أسهمت ربما في تَطلُّع نظامها إلى البقاء، وبالتالي تغيير سياستها الخارجية، وتحوّل دبلوماسيتها من مقاربة "الفوز الكامل لك والخسارة كلها لغيرك" إلى منطق "الفوز لجميع الأطراف وتوزيع المكاسب على الكل". فلربما قد يكون تغيرها على هذا النحو بسبب:

١. أزماتها الداخلية الحادة كالانتفاضة الشعبية الواسعة الممتدة لشهور جراء مقتل مهسا أميني، ورفع هتافات مناوئة لحكومة إيران والمرشد العام، بل وإحراق صوره في الشوارع، واعتداء المتظاهرين على رجال الأمن وأصحاب العمائم.

٢. رافق ذلك انهيار للعملة الإيرانية وازدياد حالات الفقر والبطالة وتضخم هائل للأسعار بسبب الحصار الاقتصادي القاسي المفروض عليها.

٣. تفاقم الخسائر الإيرانية بسبب فقدان كثير من الدول الأوروبية ثقتها بالسياسات الإيرانية الناتجة من دعم إيران للحرب الروسية ضد أوكرانيا وتسليح الجيش الروسي بطائرات درون الإيرانية.

٤. علاوة على استخدام الشرطة للقوة المفرطة والعنف ضد المتظاهرين الإيرانيين (الكندي، ٢٠٢٣).

سادسا: أسباب اختيار ايران والسعودية الصين وسيطا للاتفاق بينهما

يبدو أن كل تلك العوامل أسهمت في إنتاج هذا الاتفاق برعاية صينية، وربما يكون الاتفاق بمثابة مشروع بداية طريق لترتيب قواعد لعبة "الفوز للجميع win - win situation" والتي جاءت نتيجة:

١. لتقاطع واضح في قناعة كا من السعودية وإيران في ارتفاع تكلفة الخسائر لكليهما عند الاستمرار في عملية العداء والمعادلة الصفرية.

٢. رغبة النظام الإيراني في الانعتاق من أزماته الداخلية والدولية.

٣. إرادة صانع القرار السعودي الانشغال بقضاياه التنموية التي يعكّر صفوَها حربُ اليمن، ودعم إيران لميليشيات الحوثي أو سيناريوهات إشعال حرب مقبلة على إيران.

٤. الأهم من كل ذلك التقاطع المشترك في غياب ثقة الجانبين السعودي والإيراني في الدور الأميركي لقيادة المنطقة. ونظراً لانعدام أي منظومة إقليمية تعزز الثقة بين البلدين، وغياب الوسيط الأميركي، ومحدودية قدرات الوسيط العراقي أو العماني في إرغام إيران على الوفاء بالتزاماتها مما يعزز من ثقة الجانب السعودي بالتعهدات الإيرانية، فكانت الصين هي البديل الاستراتيجي نظرا لامتلاكها أوراق ضغط كبيرة على إيران، فهي أكبر شريك تجاري لها، والمستورد الأول لمشتقاتها النفطية، ووقّع البلدان اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة المبرمة لمدة ٢٥ عاماً والتي بموجبها تستثمر الصين ٤٠٠ مليار دولار في الاقتصاد الإيراني، مقابل أن تمد إيران الصين بالنفط وبأسعار ثابتة ومنخفضة للغاية، وشراء مشتقات النفط الإيراني بالين الصيني بدلاً من الدولار الأميركي. وبهذه الاتفاقية ومصالح مشتركة أخرى هيمنت الصين على القرار الإيراني، وامتلكت أوراق ضغط ضخمة ضد إيران للوفاء بتعهداتها.

٥. في المقابل نشطت العلاقات الصينية– السعودية الاستراتيجية مؤخراً في المجالات التجارية والتكنولوجية، وقادت الأخيرة مؤتمر العلاقات العربية–الصينية، وفتحت الأسواق العربية للمستثمر الصيني. كما أبدت الصين، في المقابل، رغبتها في الاستثمار الاقتصادي في الأسواق العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص. كل هذه العوامل كرّست الدور الصيني كلاعب أساسي في الصراع السعودي

والإيراني وكبديل عن الوسيط الأميركي، والنظر إلى الصين بوصفها أولاً مرجعاً نهائياً لكِلا الجانبين السعودي والإيراني في حل الصراعات التي قد تنشب بينهما، وثانياً بوصفها لاعباً دوليا مهماً في تعزيز عوامل الثقة بين الطرفين. ومن أهم عوامل تعزيز هذه الثقة برعاية الجانب الصيني هو تبادل المعلومات بين السعودية وإيران، والانخراط في الحوار البنّاء بينهما، والذي تبلورت بواكير بعض إرهاصاته في إعادة فتح السفارات والقنوات الدبلوماسية، والإحجام عن التدخل في الشؤون الداخلية، وربما يعقب ذلك تدشين علاقات اقتصادية وثقافية بينهما (الكندي، ٢٠٢٣).

سابعا: مصالح السعودية وايران والصين والعراق من الاتفاق

اولا: السعودية: تتضح المصالح السعودية من الاتفاق عبر السياقات الاتية:

أ. **السياسية:** يُعبِّر الحضور الصيني في الاتفاق عن استقلالية واضحة في القرار السعودي عن التدخل الأمريكي. وهو رسالة إلى واشنطن بأن سياستها تجاه إيران والازمة اليمنية والسورية والقضايا الاخرى غير مقبولة سعوديا وخليجيا. كانت هذه هي الرسالة نفسها التي وجهتها الرياض عمليا في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢، حين تزعمت تكتل "أوبك بلس" النفطي لخفض الإنتاج بمعدل مليوني برميل يوميا على الرغم من اعتراض الولايات المتحدة. حينها، اتهم البيت الابيض المملكة العربية السعودية بشكل انفعالي بمساعدة روسيا في حربها ضد أوكرانيا وتوعد بعواقب لهذا القرار، لكن المملكة أصرت على المُضي قُدُما، بينما اضطرت الولايات المتحدة لتخفيف موقفها في النهاية (عبد البصير، ٢٠٢٣).

ب الاقتصادية:

١. الاتفاق مع إيران يدعم الاستقرار السياسي والامني في المنطقة وبالتالي يهيئ المناخ لتنمية اقتصادية وتعاون اقتصادي اقليمي متكامل لاسيما في اطار مبادرة الحزام والطريق التي طرحتها الصين وتعمل لتحقيقها من خلال هذا الاتفاق وهذا يخدم مصالح الجميع في المنطقة.

٢. الاتفاق يدعم أيضا رؤية المملكة الاقتصادية لعام ٢٠٣٠ وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

٣. يُعَدُّ الاتفاق السعودي الإيراني منطقيا من الناحية التجارية، حيث تَعتبر الرياض أمنها أمرا بالغ الأهمية لضمان عدم تعطيل التنقيب عن النفط أو نقله أو بيعه، كما أن جهود المملكة العربية السعودية لتقليل اعتمادها على صادرات النفط وتنويع اقتصادها يخلق أنماطا جديدة من الشراكات والمنافسات الإقليمية، وهو ما يدفعها اليوم إلى إعادة النظر في علاقتها المشحونة مع إيران (عبد البصير، ٢٠٢٣).

ج. الأمنية:

١. يُعبِّر الاتفاق عن قناعة ترسخت لدى صناع القرار في المملكة أنه لابد من الإقرار بإكراهات الجغرافيا. لطالما كانت الرياض وطهران خصمين متنافسين على القيادة الإقليمية، وقد عززت الثورة الإسلامية في طهران عام ١٩٧٩ من تنافسهما لكنها لم تخلقه، غير أن تأثيرها الأهم هو أنها جعلت طهران أكثر "جرأة" و"تدخلا" في ممارسة نفوذها. حيث التحالف مع الولايات المتحدة هو الخيار الذي لجأت إليه المملكة للتعامل مع التهديد القادم من "الجار الإيراني"، وقد ظل هذا التحالف فعالا وناجحا في أداء مهمته، مُثْبِتا فوائده المتبادلة لكلا الطرفين على مدار عقود. ولكن مؤخرا، جرت أحادث ومتغيرات جديدة، مع شروع الولايات المتحدة في رفع يدها تدريجيا تغيير أولوياتها الاستراتيجية من منطقة الشرق الأوسط، مُتخلية عن التزاماتها التقليدية تجاه حلفائها العرب وتاركة إياهم وجها لوجه ضد إيران.

٢. بشكل أكثر تحديدا، كانت الهجمات على المنشآت النفطية لشركة أرامكو السعودية في بقيق وخريص في سبتمبر/أيلول ٢٠١٩، ورد واشنطن الضعيف تجاهها شكل مرحلة مفصلية في الإدراك الأمني السعودي. أيقنت الرياض حينها عدم جدوى الاعتماد الحصري على التحالف مع الولايات المتحدة، وكثفت جهودها من أجل تنويع شركائها الأمنيين والعسكريين، بما في ذلك تعزيز تعاونها الأمني مع الصين وروسيا.

٣. يُعَدُّ التصالح مع إيران أحد أبرز متغيرات التحول النسبي في العقيدة الأمنية السعودية. فمن خلال إعادة العلاقات مع إيران، تأمل المملكة أن تساعد الدبلوماسية في الحد من تعرضها للهجمات الإيرانية المباشرة، فضلا عن الأضرار الجانبية

الناجمة عن العلاقات الأميركية الإيرانية المتدهورة، والتصعيد العسكري المتبادل بين إيران و"إسرائيل". في الوقت نفسه، تُعَدُّ الوساطة الصينية رسالة توجهها الرياض إلى الولايات المتحدة بأنها عازمة على المُضي قُدُما في جهودها لتنويع شركائها، حتى لو تطلب الأمر التعاون مع خصوم الولايات المتحدة في قضايا ومسائل طالما ظلت حكرا على الدبلوماسية الأميركية (عبد البصير، ٢٠٢٣).

٤. يسلط الاتفاق الضوء على الاختلاف بين علاقة السعودية بالصين وشراكتها مع روسيا. عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية، فإن الاتفاقية الأكثر أهمية بين روسيا والمملكة العربية السعودية هي اتفاقية أوبك. في الواقع ، فإن موافقة روسيا على بيع إيران معدات عسكرية متطورة وقدرات حرب إلكترونية مقابل طائرات إيرانية بدون طيار، والتي استخدمتها في أوكرانيا، يمثل تهديدًا مباشرًا لأمن المملكة العربية السعودية. ويمنح اتفاق ١٠ آذار المملكة العربية السعودية فرصة في إبعاد الصين عن محور محتمل بين روسيا وإيران قد يشجع الإجراءات الهجومية الإيرانية في المنطقة[١]، ويمكّنها من الهروب من العقوبات الأمريكية والدولية على اقتصادها، ويزيد من التعدي الروسي والإيراني على حصة سوق النفط السعودية في الصين. إن المنافسة العالمية بين الولايات المتحدة والصين، ونبذ الغرب لروسيا وإيران بسبب

[١] يتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة في القوة المتنامية للدول الطموحة المعارضة للغرب. تنظر كل من إيران وروسيا والصين إلى الهيكل العالمي من منظور التجربة التاريخية. رفضًا لعالمية القيم الليبرالية الغربية، تعد كل من هذه الدول وحكوماتها الانحدار النسبي للهيمنة الاقتصادية الغربية فرصة. ومع ذلك، لا يزال التعاون بينهما متقطعًا. إنهاء العقوبات الغربية والاتفاق النووي الإيراني والصراع السوري ومؤسسات جديدة في وسط وشرق آسيا: في كل هذه المناطق وما وراءها، تبدو إمكانية الوحدة في محور ثلاثي شيئا مذهلا. في هذ الكتاب الجديد والشامل، تناول جوهر هذا "المحور الثلاثي" في مجالات الطاقة والتجارة والأمن العسكري. إنهم يدققون على وجه الخصوص في إيران وروسيا والمجال الذي غالبًا ما يتم تجاهله في العلاقات الإيرانية الصينية. إن حجتهم – أن التفاعلات بين الثلاثة ستشكل المسرح العالمي لعقود قادمة – ستكون موضع اهتمام لأي شخص يتطلع إلى فهم لغز الأمن الدولي المعاصر. للتفاصيل ينظر:

Tabatabai. A., & Esfandiary. D. (2021). Triple-Axis: Iran's Relations with Russia and China. *Bloomsbury.*

الحرب في أوكرانيا، والموت السريري للاتفاق النووي الإيراني، كلها عوامل تقرب بالفعل الدول الثلاث. لذلك يجب أن يُنظر إلى الاتفاقية على أنها محاولة سعودية لحماية نفسها من الوقوع في وسط التصعيد الغربي مع إيران وروسيا والصين.

٥.من وجهة نظر السعودية لم يعد الاعتماد على الالتزام الأمريكي المتذبذب وحده كافيا لضمان أمن المنطقة، وهو ما يتطلب التواصل مع إيران بهدف الاحتواء السلمي لتهديداتها وتهديدات وكلائها لأراضي المملكة (Farouk, 2023).

٦.الازمة اليمنية: وقف ايران لتوريد الاسلحة ودفع الحوثيين لإجراء تسوية شاملة

نقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" عن مسؤولين أميركيين وسعوديين قولهم إن إيران وافقت على وقف شحنات الأسلحة إلى الحوثيين في اليمن، تنفيذا للاتفاق الذي توصلت إليه مع الرياض أخيراً. وأضافت الصحيفة أن مسؤولين أميركيين وسعوديين قالوا إنهم يريدون معرفة ما إذا كانت إيران ستتمسك بالاتفاق حتى النهاية، بينما تمضي الدولتان في خططهما لإعادة فتح سفارتيهما في غضون شهرين (الجزيرة نت، ٢٠٢٣).

كما لفت أحد المسؤولين الأميركيين إلى أن نهج إيران تجاه الصراع في اليمن سيكون نوعًا من الاختبار الحقيقي لنجاح الاتفاق الدبلوماسي مع السعودية، والذي قال إنه يعطي دفعة لاحتمال إبرام اتفاق بشأن اليمن قريباً. من جانب آخر، نقلت وكالة "أسوشيتد برس" عن الخارجية الأميركية أن المبعوث الخاص إلى اليمن تيموثي ليندركينغ سيزور السعودية وسلطنة عمان منتصف آذار / مارس ٢٠٢٣، في محاولة للبناء على الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة. ونقلت هذه الوكالة عن مسؤول أميركي قوله إنه إذا كان بإمكان الصين أن تلعب دورًا معززًا في إنهاء الأعمال "العدائية" في اليمن، فإن الإدارة الأميركية ستعتبر ذلك أمرا جيدا. وأضاف المسؤول الأميركي أن الصين انقضت على المحادثات الإيرانية السعودية في الوقت الذي كانت فيه الثمرة تنضج بالفعل، وفق قوله (الجزيرة نت، ٢٠٢٣).

ثانيا: مصالح ايران من الاتفاق

في المقابل، وعلى الجانب الإيراني، يعكس الاتفاق قناعة القادة في طهران أن السبيل الأمثل لتقليص نفوذ الولايات المتحدة واحتواء تدخلات "إسرائيل" –التي تعدها إيران عدوها الأول– في المنطقة هو تخفيف التوترات مع جيرانها العرب بما فيهم السعودية

أ. السياسية:

١.كسب نفوذ جديد في المنطقة العربية بعد الاتفاق مع السعودية نظرا للتأثير السياسي الكبير الذي تتمتع به الاخيرة على دول الخليج ومصر وغيرها.

٢.يتزامن اتفاق المصالحة السعودي الإيراني أيضا مع موجة احتجاجات داخلية غير مسبوقة في طهران بدأت في الربع الأخير من العام الماضي، على خلفية مقتل الشابة مهسا أميني، وتصاعدت مطالب تغيير النظام، وترى إيران أن خصومها في الغرب وتحديدا الولايات المتحدة يسعون لتأجيج واستغلال الاحتجاجات من أجل تقويض النظام، وهو ما يدفعها إلى تسوية خلافاتها الإقليمية لإعطاء فرصة للتعامل مع تحدياتها الداخلية.

ب. الاقتصادية: كما هو الحال مع السعودية، يُطِل الاقتصاد برأسه في قلب التفكير الإيراني أيضا. فقد تركت العقوبات الدولية القاسية إيران أقل قدرة على ممارسة النفوذ خارج حدودها، فضلا عن عدم إلحاق أي ضرر ذي مغزى بأعدائها في واشنطن وتل أبيب. وفي ظل معاناة طهران من عجز شهري في الموازنة يبلغ مليار دولار تقريبا، فإن الصعوبات الاقتصادية تزيد من حوافز إيران للتقارب مع السعودية (عبد البصير، ٢٠٢٣).

يمكن للتعاون بين الرياض وطهران أن يمنحهما سيطرة أكبر على أسعار النفط، حيث يُشكِّلان معا ٣٥.٥% من احتياطيات أوبك النفطية، لذا يُعَدُّ استقرار الأسعار أمرا حيويا لاقتصادَ البلدين ودافعا مهما للتعاون بينهما. لكن من المهم الإشارة إلى أنه بالنسبة إلى إيران تحديدا، فإن الاستفادة الكاملة من هذه المصالحة يتطلب تخفيف العقوبات الغربية، وهو ما يعني المُضي قُدُما في جهود إحياء الاتفاق النووي.

ج. الأمنية:

١.تهدئة الأوضاع الامنية في المنطقة من خلال تسوية بين القطبين "السني" و"الشيعي" في المنطقة.

٢.من وجهة إيران، يُعَدُّ التطبيع العربي الإسرائيلي هو التحول الأكثر خطورة في بيئة الأمن الإقليمي في الأعوام الأخيرة، وهو الخطر الأكبر الذي ينبغي التعامل معه عبر تقليل الذرائع التي تحفز التقارب بين "إسرائيل" وجيرانها العرب، وفي مقدمتها "التدخلات الإيرانية" في المنطقة. في غضون ذلك، يخدم التقاربُ مع السعودية سياسةَ إيران تجاه الولايات المتحدة أيضا، فعبر إتمام مصالحة مع السعودية، أبرز خصومها الإقليميين، وأهم حلفاء الولايات المتحدة من المنطقة، تُجرِّد طهران واشنطن من أهم أسلحتها بالادعاء بكونها دولة مخربة للأمن الإقليمي والعالمي، فضلا عن أن إدخال بكين وسيطا في منظومة الأمن الإقليمي يخفف من احتكار الولايات المتحدة ويصب في مصلحة إيران (عبد البصير، ٢٠٢٣).

ثالثا: مصالح الصين من الاتفاق

أ. السياسية

١. أبرز الاتفاق قوة الطرف الوسيط (الصين)، والذي أعلن عن الاتفاق في نفس يوم إعادة انتخاب شي جين بينغ رئيساً للبلاد لولاية ثالثة مدتها ٥ سنوات، حيث تتطلب الوساطة الفعالة أيضاً الكثير من العمل الشاق خلف الكواليس، وفهماً عميقاً للقضايا والحساسيات ذات الصلة (سعيد، ٢٠٢٣).

٢. يعد البيان الثلاثي للصين والسعودية وإيران دليلاً واضحاً على أن الدبلوماسية الصينية السلمية بدأت في ممارسة نفوذها في العالم، ودليلاً كذلك على تحول بكين إلى قوة دبلوماسية ناعمة.

٣. إحياء المفاوضات النووية، فقد تكون محصلة الدبلوماسية الصينية فتح الأبواب مرة أخرى لاستئناف المفاوضات النووية بين إيران والولايات المتحدة.

٤. لطالما عملت بكين على زيادة وجودها في الشرق الأوسط، لكن هذا الوجود طالما تمحور حول التعاون الاقتصادي، لذلك لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن المصالحة السعودية الإيرانية هي أكبر اختراق للدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط عبر تاريخها، وإن مكاسب بكين من هذا الاتفاق تفوق حوافز طرفَيْه الرئيسيين. فمن ناحية، أثبتت الصين أنها قادرة على صناعة إنجاز دبلوماسي في قضية طالما استعصت على الأميركيين، وذلك بسبب امتلاكها علاقات جيدة مع كلا الطرفين، بعكس واشنطن التي تمتلك علاقات جيدة مع السعودية وحدها، ومن ناحية أخرى قدمت دليلا على إمكانية لعب بكين دور بنّاء في النظام الدولي، وهو ما يُكسِب مبادراتها الدبلوماسية لحل الصراعات العالمية زخما وجدية وموثوقية أكبر، وعلى رأسها الصراع في أوكرانيا الذي تُلمِّح الصين للعب دور دبلوماسي فيه، رغم أن مهمتها في ذلك ستكون أكثر صعوبة وتعقيدا (عبد البصير، ٢٠٢٣).

٥.الأهم من ذلك من خلال هذا الاختراق الدبلوماسي، أظهرت بكين رغبتها، بل وقدرتها على دعم شرق أوسط مستقر يمكنه تلبية احتياجاتها من الطاقة بشكل موثوق، فضلا عن تمهيد الطريق للمزيد من المشاركة الإقليمية الصينية، خاصة في القضايا والتحديات التي أثبتت الولايات المتحدة أنها غير راغبة أو ربما غير قادرة على حلها، كما هو الحال في سوريا واليمن على سبيل المثال (عبد البصير، ٢٠٢٣).

٦. استطاعت الصين وضع بصماتها على الاتفاق من خلال التعهدات الواردة في البيان السعودي الإيراني التي تتوافق بشكل كبير مع وثيقة سياسات الصين العربية الصادرة مطلع عام ٢٠١٦، التي حددت ٥ مبادئ رئيسة للتعامل مع دول المنطقة، وهي الاحترام المتبادل للسيادة، ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم

التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، والمساواة والمنفعة المتبادلة، وأخيرا التعايش السلمي. تُعَدُّ هذه رسالة واضحة من بكين حول مصالحة تتمحور حول الشروط الصينية وليس الصيغ الأميركية الدائرة حول الاشتراطات والتعهدات الأمنية والالتزامات الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وما يتبعها من رقابة أميركية متبادلة على أطراف الاتفاق تشمل الوجود العسكري (عبد البصير، ٢٠٢٣).

ب. **الاقتصادية: مبادرة الحزام والطريق:**

تعدُّ مبادرة الحزام والطريق، المعروفة أيضاً باسم "حزام طريق الحرير الاقتصادي وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، استراتيجيةً إنمائيةً اقترحتها الصين بهدف الربط الدولي عبر إنشاء شبكة تجارية تتمحور حول الصين وتتألف من جزأين رئيسين، هما حزام طريق الحرير الاقتصادي البري وطريق الحرير البحري للمحيطات. وتهدف المبادرة إلى انشاء سلسلة من مشاريع البنية التحتية التي تمتد في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، والتي تربط في نهاية المطاف الدائرة الاقتصادية النشيطة لشرق آسيا، والدائرة الاقتصادية الأوروبية المتقدمة. وقد اعلنت الصين عام ٢٠١٣ رسميا عن مبادرة "حزام واحد طريق واحد" بهدف الربط بين الصين وأوروبا ووسط آسيا والشرق الأوسط، وإقامة مشروعات عملاقة كالسكك الحديدية، والطرق، والموانئ البحرية في البنية التحتية والإنتاجية. ويشمل الحزام ستة ممرات اقتصادية تمتد من الصين إلى جميع أنحاء أوراسيا، يتلاقى بعضها حيث تمثل البلدان التي تمتد من غرب المحيط الهادئ إلى بحر البلطيق على طول طريق الحزام "منطقة للتعاون الاقتصادي" (آل طعمة، ٢٠٢٢).

إن تدخل الصين هو البعد الأكثر إثارة للقلق في التقارب الإيراني السعودي؛ فقد كانت بكين في السابق حريصة على تجنب التورط في الشرق الأوسط، لكن مصالحها الاقتصادية المزدهرة هناك، استلزمت القيام بدور دبلوماسي أكثر حضورا وفاعلية لحماية مصالحها الاقتصادية المتزايدة في المنطقة والتي تعد مهمة جدا

لمبادرة الحزام والطريق الصينية، حيث تحتاج الحكومة الصينية إلى ضمان، على سبيل المثال، أن استثماراتها في قطاع الطاقة السعودي ليست مهددة بصواريخ الحوثيين. علاوة على ذلك، تعمل الصين بشكل مطرد على توسيع بصمتها الاقتصادية في إيران، وهي مهتمة بدعم خطة موسكو لتطوير ممر عبور عبر إيران من شأنه أن يسمح للتجارة الصينية بالوصول إلى الأسواق العالمية دون استخدام قناة السويس. وسيسمح تطوير هذا الممر أيضا للصين بالالتفاف حول مضيق ملقا، في مواجهة الأسطول الهائل الذي تقوم الولايات المتحدة وحلفاؤها ببنائه. ولتعزيز هذه الأولويات الاستراتيجية، تستعد بكين الآن لمنافسة واشنطن من أجل النفوذ في الشرق الأوسط (الحرة عراق، ٢٠٢٣).

الشكل (١) خارطة مبادرة الحزام والطريق الصينية

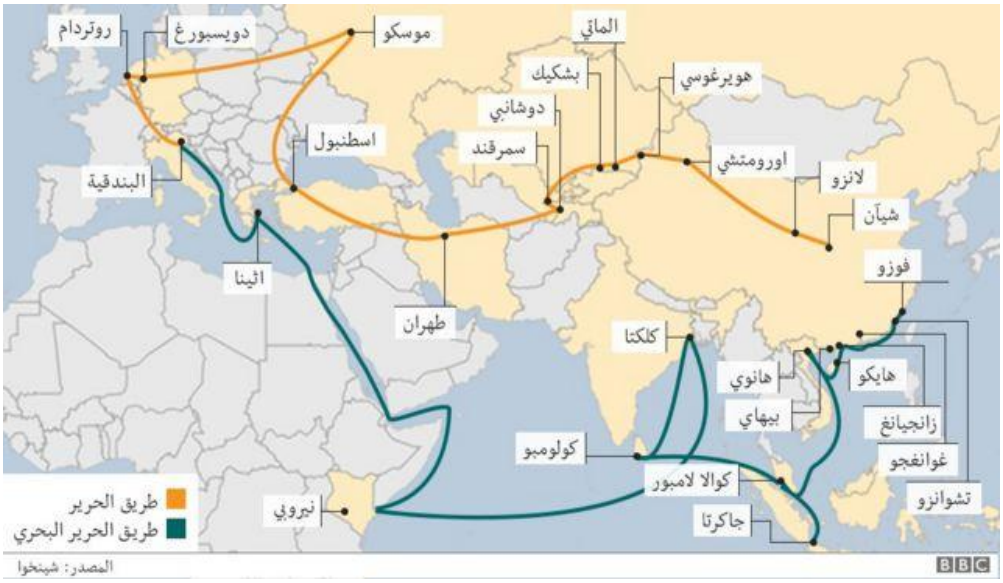

المصدر: آل طعمة. ح. ح. (١٨ تموز/ يوليو، ٢٠٢٢). مبادرة الحزام والطريق: الاهداف والتحديات *The Belt and Road Initiative: Goals and Challenges*"، مركز الفرات للبحوث والدراسات الاستراتيجية. http://fcdrs.com/economical/1734

ج. الأمنية:

١. بموجب هذا الاتفاق وبوصفها دولة ضامنة وراعية له تستطيع الصين ممارسة دور أمني محتمل لكن أبعاد ذلك الدور المحتمل لا تزال غير واضحة. في أحد السيناريوهات مثلا، يمكننا أن نفترض أن بكين تعهدت بتعاون أكثر فعالية مع الرياض في برنامجها النووي والصاروخي حال أقدمت طهران على كسر العتبة النووية، مع إمكانية التلويح بتقليص التعاون الأمني مع طهران حال انتهكت المصالح الأمنية للمملكة (الحرة عراق، ٢٠٢٣).

٢. تدرك بكين أن الولايات المتحدة هي المزود الرئيس للأسلحة والخدمات الأمنية إلى دول المنطقة، وهي صاحبة الوجود العسكري الأكبر على الأرض، والضامن الرئيس لأمن التجارة العالمية بما في ذلك النفط، وهو دور لا يمكن للصين ممارسته، وهي لا تسعى لذلك أصلا. لكن ذلك كله لا يمنع صناع القرار في واشنطن من الشعور بالقلق بسبب الطريقة التدريجية التي تبني بها الصين نفوذها. ففي البداية، وعدت الصين أن مصالحها في المنطقة اقتصادية فقط، وأنها لا تريد أن تكون لاعبا سياسيا رئيسيا، وها هي اليوم تنخرط بنشاط في الجهود الدبلوماسية، ولا يوجد ما يمنع أن يقود ذلك في النهاية إلى مزيد من التعاون الاستخباراتي والأمني، سواء من خلال تعزيز صادرات الأسلحة الصينية المرحب بها في دول المنطقة بسبب ثمنها الرخيص وعدم ممانعة بكين في نقل التكنولوجيا، أو تعزيز التعاون الأمني، أو حتى الوجود العسكري الفعلي حال اقتضت الحاجة مستقبلا.

رابعا: مصالح العراق من الاتفاق:

يتفق مراقبون أن الاتفاق المفاجئ بين السعودية وإيران على استعادة العلاقات الدبلوماسية سينعكس إيجابيا على الوضع في العراق في ظل الصراع الدائم على النفوذ في هذا البلد بين القوتين الأبرز في المنطقة.

أ. السياسية:

١.ينبغي هنا التأكيد على أن العراق قد قام بالدور الأكبر في الوساطة السعودية الإيرانية، والذي كان لديه مصلحة مباشرة وواضحة في تهدئة التوترات المباشرة بين القوتين الإسلاميتين الأبرز بحكم التوازن الطائفي الحساس بين السنة والشيعة فيه، وبالتالي أثبت قدرته الفاعلة في امكانية لعب دور الوسيط المهم بين قوتين على طرفي نقيض من الاخر من جهة، ومن جهة أخرى حقق هدفه من هذه الوساطة وهو تقريب وجهات النظر بينهما وتحقيق المصالحة مما سينعكس على مجمل الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية في العراق.

٢.يحقق هذا الاتفاق التهدئة في الخصومة التقليدية بين السعودية وإيران مما سيصب في مصلحة العراق، لاسيما أن هناك الكثير من الأطراف السياسية في البلاد تتصرف خارج نطاق الدولة وأحيانا تضغط على الحكومة لاتخاذ موقف سياسي من هذه الدولة أو تلك، كما أن "نبرة العداء على السعودية من قبل الفصائل الموالية لإيران ستخف مستقبلا بالتأكيد"، وأن الاتفاق سيضع هذه القوى في موقف حرج بعد أن شهدت الفترة الماضية تصعيدا من قبلها تجاه السعودية" (الحرة عراق، ٢٠٢٣).

٣.أن إيران والقوى الموالية لها باتت مقتنعة بفكرة الانفتاح على السعودية في ظل انهيار اقتصادي يعاني منه البلدان والتي فيها قوى موالية لطهران وأوضاع اقتصادية صعبة سواء في إيران ولبنان ودول أخرى.

٤.تحقيق دعم سياسي اضافي لحكومة محمد شياع السوداني التي ساهمت في رعاية المفاوضات بين الجانبين في الجولة الخامسة قبل الاعلان عن الاتفاق.

٥.الاتفاق سينعكس سياسيا بشكل أكبر على الفرقاء السياسيين.

ب. الاقتصادية:

١. من الانعكاسات الاقتصادية للاتفاق على العراق ان مستوى الحضور الاقتصادي السعودي في العراق في المستقبل سيكون جيدا ومتزايدا بشكل تدريجي، وخاصة في مفاصل الطاقة والاتفاقات التجارية والاستثمار وقد يقتصر على مناطق معينة لكنه

سيتوسع تدريجيا في جميع محافظات العراق بناء على ديمومة الاتفاق السعودي الايراني.

٢. الاتفاق سيعيد تفعيل دور العراق في مبادرة الحزام والطريق التي تعمل على إنشاءها الصين منذ سنوات، ويعمل العراق على ان يكون جسرا اقتصاديا مهما في اطار هذا المشروع الاستراتيجي الكبير من خلال انشاء ميناء الفاو الكبير الذي سيكون له مستقبل اقتصادي مهم، ويحقق تكاملا اقتصاديا وتجاريا كبيرا مع دول الجوار بدعم صيني، مما سيوفر فرصا استثمارية هائلة في العراق في المستقبل القريب.

ج. الأمنية:

١.الضغط على الفصائل المسلحة الموالية لإيران في عدم الخروج عن سيطرة الحكومة المركزية ومعارضة سياساتها الاقتصادية والامنية بما يحقق استقرارا شاملا في العراق ويخدم الحكومة في تنفيذ برنامجها الحكومي.

٢.يدعم الاتفاق جهود الحكومة في محاربة تنظيم داعش الإرهابي وتنفيذ حملاتها الامنية بكفاءة عالية من خلال التعاون الامني والاستخباراتي المشترك مع ايران والسعودية والدول الاخرى المجاورة للعراق.

٣.التعاون مع ايران في ضبط الحدود ومنع تهريب السلاح والعملة والمخدرات والممنوعات الاخرى لاسيما بعد عقد الاتفاقية الامنية مع الجانب الإيراني مؤخرا.

٦.تحقيق تعاون مع ايران في مجال ملف المياه (الحرة عراق، ٢٠٢٣).

ثامنا: الانعكاسات السياسية والاقتصادية والامنية على منطقة الشرق الأوسط

قد تعرف منطقة الشرق الأوسط تغيّرات كبيرة خلال المرحلة القادمة، في ضوء التقارب بين السعودية وإيران، حيث تسعى الأخيرة لبناء إطار أمني إقليمي جديد بإشراف صيني، وفق تحليل لمجلة فورين أفيرز Foreign Affairs وجاء في التحليل أيضا أن هذا التقارب سيؤدي إلى "استبدال الانقسام العربي الإيراني الحالي بشبكة

معقدة من العلاقات، ضمن طموحات الصين العالمية". ويشير ذات التحليل إلى أنه "بالنسبة لبكين، كان الإعلان قفزة كبيرة إلى الأمام في تنافسها مع واشنطن" (الحرة عراق، ٢٠٢٣).

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن الخبير تريتا بارسي من معهد كوينسي، وهو مركز أبحاث أمريكي، أن "اتفاق تطبيع العلاقات هو نبأ سار للشرق الأوسط بما أن التوترات بين السعوديين والإيرانيين شكلت محرك انعدام الاستقرار في المنطقة". واعتبر بارسي أنه قد يكون للاتفاق انعكاسات إيجابية على لبنان وسوريا والعراق و"ربما الأهمّ، على اليمن". وتتمتع إيران بنفوذ كبير في اليمن والعراق ولبنان كما أنها تدعم النظام السوري عسكريًا وسياسيًا. بدورها، اعتبرت الخبيرة بنفشه كي نوش في معهد الشرق الأوسط ومقرّه واشنطن، أن هذا الاتفاق قد يساهم "في إعادة التوازن الأساسي للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وهو ما تمنّته كافة الدول بما في ذلك "إسرائيل"، على حد تعبيرها.

ويجمع الخبراء الملمون بقضايا المنطقة، أنَّ لهذا الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في بكين بين السعودية وإيران فوائد جمة للمنطقة، يمكن إبراز أهمها على النحو الآتي:

أولاً: تطبيع العلاقات الثنائية له انعكاسات ايجابية كبيرة على المنطقة وقضاياها:

من خلال العودة إلى التأكيد على علاقات حسن الجوار بين المملكة السعودية وإيران، نظرًا للعلاقات التاريخية والحضارية التي تربط البلدين الجارين المسلمين، إذ تجمعهما الروابط المشتركة من الجغرافيا إلى التاريخ إلى الدين للإسلامي، الأمر الذي يجعل العلاقة بين الرياض وطهران محكومة بالقواسم المشتركة، وإزالة أجواء التوترات و الصراعات بالمنطقة، وهي أجواء ناجمة عن محاولات أمريكا و"إسرائيل" عرقلة أي تقارب وتعاون بين البلدان العربية وايران.

ثانيًا: وقف الحرب الإعلامية والتوتر المذهبي:

وقف الحرب الباردة الإعلامية والسياسية والإيديولوجية ذات الطابع المذهبي في المنطقة، التي كانت تغذيها الولايات المتحدة و"إسرائيل" والدول الغربية عموما ولا تزال، من أجل إعادة تقسيم الدول العربية والإسلامية على أساس طائفي ومذهبي وعرقي. فنزع فتيل الصراع المذهبي ستكون له آثاره الإيجابية على كل دول المنطقة، لما لإيران والسعودية من أهمية ودور فاعل في تحقيق السلام والاستقرار في العالم العربي والإسلامي، بما يُعَزِّزُ موقع هذا الأخير في مقاومة سياسة الهيمنة الأمريكية في السياسية الدولية، المدافعة عنى بقاء النظام الليبرالي العالمي الأمريكي أُحَادِي الْقُطْبية (المديني، ٢٠٢٣).

ثالثًا: الاستقرار السياسي في المنطقة:

إنَّ الاتفاق السعودي –الإيراني سَيُغَيِّرُ حال المنطقة ومزاجها السياسي، ما يجعل المملكة العربية السعودية تنتهج تدريجيًا سياسة جديدة قوامها الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والتجارية والمالية، وتَصْفِير المشاكل لإنهاء التوترات الإقليمية القائمة، وتعزيز المصالح والمكاسب الاستراتيجية، كما فعلت مع قطر وتركيا، لاسيما مع ظهور توجه عام لدى العديد من الدول في المنطقة إلى تبني وتعزيز سياسة تصفير المشاكل لتحقيق مصالحها الاستراتيجية الخاصة كمصر وتركيا والإمارات.

رابعًا: شراكة استراتيجية واقتصادية وتجارية طويلة الأمد:

إنَّ الاتفاق يُعَبِّدُ الطريق لكل من المملكة السعودية وإيران لإقامة شراكةٍ استراتيجيةٍ اقتصاديةٍ وتجاريةٍ وماليةٍ قوامها السياسة العقلانية التي تخدم مصالح البلدين وعموم بلدان المنطقة، وتحقيق التنسيق السعودي–الإيراني في أسواق الطاقة وعدم الدخول في "حرب اسعار النفط"، وبناء قطب تنموي إقليمي في كل المنطقة لا يعتمد على الدولار، بل ينتزع حصته من السوق العالمية التي تهيمن عليها التكتلات الاقتصادية العملاقة، وإنشاء المشاريع التنموية المنتجة في مختلف المجالات الاقتصادية و التكنولوجية و الصناعية، بما يحقق للمجتمعات العربية والإسلامية رفاهيتها وتنميتها ،وللدول أمنها وسلمها واستقرارها، والتغلب على الكثير من التحديات والصعوبات الأمنية والاقتصادية الداخلية والخارجية (الحرة عراق، ٢٠٢٣).

الخاتمة والاستنتاجات:

حاول البحث تسليط الضوء على أهمية الاتفاق السعودي–الايراني بوساطة ورعاية صينية في إطار مبادرة الامن العالمي للشرق الاوسط التي طرحتها الصين مؤخرا، وانعكاسات هذا الاتفاق على منطقة الشرق الأوسط والمصالح المتحققة والمتوقعة لأطراف البيان الثلاثي ودول المنطقة سياسيا واقتصاديا وأمنيا. ويمكن الإشارة إلى أبرز الاستنتاجات كما يأتي:

١.تبني استراتيجية التعايش المنظم مع ايران: إن الموقف السعودي الأساسي يهدف إلى لا يكون لإيران دور في العالم العربي. سيظل هذا دافعًا لتعاون السعودية المعزز مع الولايات المتحدة والقوى الغربية للانتقال من حالة الدفاع إلى حالة الردع ضد إيران. في الوقت الراهن، تختار المملكة العربية السعودية التعامل مع إيران ببراغماتية منفصلة، لذلك فإن الارتكاز على منطق "لا يمكننا التخلص منهم، ولا يمكنهم التخلص منا" هو ما تعتمد عليه السعودية في تبني استراتيجية التعايش المنظم في الخليج وعلى مزيج من المنافسة والاحتواء في سوريا والعراق، والاتفاق مع إيران يعد احد اهم اعمدة هذه الاستراتيجية الجديدة.

٢.إن طي صفحة الصراع مع إيران لن يكون سهلاً، حتى لو احترم البلدان القواعد التي اتفقا عليها في بكين. ستحتاج السعودية إلى إدارة العلاقة المعقدة بين توقعات إيران للمكاسب الاقتصادية من خفض التصعيد مع المملكة العربية السعودية وتصعيد العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة على التعاون الاقتصادي مع إيران. ستحتاج أيضًا إلى التخفيف من التداعيات المحتملة لحرب الظل الإسرائيلية مع إيران، او الضربة الاسرائيلية–الامريكية إذا ما حدثت فعلا، وعلاقة إيران المتنافسة مع الإمارات العربية المتحدة، والإجراءات السلبية من الحرس الثوري الإيراني والميليشيات المدعومة من إيران في جميع أنحاء المنطقة. في الوقت الحالي، يبدو أن الحكومتين في الرياض وطهران عازمتان على الاقتراب أكثر من بعضهما تلبية لمصالحهما الاستراتيجية.

المصادر والمراجع

الجزيرة نت. (١٦، آذار/ مارس، ٢٠٢٣). يتضمن وقف تسليح الحوثيين.. السعودية: الاتفاق مع إيران قائم على احترام سيادة الدول *It includes stopping arming Houthis. Saudi Arabia: The agreement with Iran is based on respect for the sovereignty of states.*

https://www.aljazeera.net/news/2023/3/16/

الحرة عراق. (١١ آذار/ مارس، ٢٠٢٣). اتفاق السعودية وإيران.. العراق أحد المستفيدين و"حرج" للفصائل الموالية لطهران *The Saudi-Iran agreement. Iraq is one of the beneficiaries and "embarrassed" for pro-Tehran factions.*

https://www.alhurra.com/iraq/2023/03/11/

الحرة عراق. (١٤، آذار/ مارس، ٢٠٢٣). في العراق واليمن ولبنان..انعكاسات محتملة للاتفاق السعودي الإيراني على دول بالمنطقة *In Iraq, Yemen and Lebanon. Possible Repercussions of the Saudi-Iranian Agreement on Countries in the Region.*

https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/03/14/

الحرة عراق. (٢٢، آذار/ مارس، ٢٠٢٣). هل يؤسس التقارب السعودي الإيراني نظاما جديدا في الشرق الأوسط؟ *Will the Saudi-Iranian rapprochement establish a new order in the Middle East?.*

https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/03/22/

الخليج الجديد. (٧، أيار/ مايو، ٢٠٢٣). مبادرة الأمن العالمي: الهيكل الأمني الجديد للصين لمنطقة الخليج *Global Security Initiative: China's New Security Architecture for the Gulf Region.*

https://thenewkhalij.news/article/294448/

الكندي. ع. (٢٢، آذار/ مارس، ٢٠٢٣). الاتفاق السعودي ـ الإيراني: وجهة نظر واقعية *The Saudi-Iranian Agreement: A Realistic View.* الشرق الأوسط.

https://aawsat.com/home/article/4226306/

آل طعمة. ح. ح. (١٨ تموز/ يوليو ، ٢٠٢٢). مبادرة الحزام والطريق: الاهداف والتحديات *The Belt and Road Initiative: Goals and Challenges*"، مركز الفرات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

http://fcdrs.com/economical/1734

المديني. ت. (١٧، أذار/ مارس، ٢٠٢٣). ماهي انعكاسات الاتفاق السعودي الإيراني على قضايا المنطقة؟ *What are the repercussions of the Saudi-Iranian agreement on regional issues*؟. المجد.
https://almajd.net/2023/03/17/

رؤية السعودية. (٢٠٢٣). رؤية السعودية ٢٠٣٠. *Saudi Vision*.
https://www.vision2030.gov.sa/ar/

سعيد. ع. (٢٠ أذار/ مارس، ٢٠٢٣). لماذا نجحت الوساطة الصينية بين الرياض وطهران؟ *Why did Chinese mediation between Riyadh and Tehran work*؟.
https://www.alarabiya.net/politics/2023/03/20/

شبكة تلفزيون الصين الدولية CGTN. (٥ أيلول/ سبتمبر، ٢٠٢٣). السعودية وإيران تتبادلان السفراء *Saudi Arabia and Iran Exchange Ambassadors* .
https://arabic.cgtn.com/news/2023-09-07/1699698110765461506/index.html

عبد البصير. ع. (١٣، آذار/ مارس، ٢٠٢٣). أسرار المصالحة السعودية الإيرانية.. ماذا ستكسب الرياض وطهران؟ وما طبيعة دور الصين؟ *Secrets of Saudi-Iranian reconciliation. What will Riyadh and Tehran gain? What is China's role*?.
الجزيرة نت.
https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2023/3/13/

وكالة الانباء السعودية. (١٠، آذار/ مارس، ٢٠٢٣). بيان ثلاثي مشترك للمملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية الصين *الشعبية Joint Tripartite Statement of Saudi Arabia, Islamic Republic of Iran and People's Republic of China*.
https://www-spa-gov-sa.translate.goog/w1867376?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=en&_x_tr_pto=wapp&_x_tr_hist=true

وكالة شينخوا للأنباء. (٢٤، نيسان/ أبريل، ٢٠٢٣). مبادرة الأمن العالمي تقدم حلا صينيا لمعضلات الأمن العالمي *Global Security Initiative offers Chinese Solution to Global Security Dilemmas*.
https://arabic.news.cn/2022-04/24/c_1310571005.htm

Alfoneh. A. (13, January, 2023). Iran International TV at the Center of Iran-Saudi Arabia Talks. *The Arab Gulf States Institute in Washington.*
https://agsiw-org/iran-international-tv-at-the-center-of-iran-saudi-arabia-talks/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=en&_x_tr_pto=wapp

Farouk, Y, (30, March, 2023). Riyadh's Motivations Behind the Saudi-Iran Deal. Carnegie Endowment for International Peace.

https://carnegieendowment-org.translate.goog/2023/03/30/riyadh-s-motivations-behind-saudi-iran-deal-pub-89421?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=en&_x_tr_pto=wapp

France 24. (2, Mach, 2023). British navy seizes Iran weapons shipment off Oman.

https://www-france24-com.translate.goog/en/live-news/20230302-british-navy-seizes-iran-weapons-shipment-off-oman?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=en&_x_tr_pto=wapp

***Ministry of Foreign Affairs of the People Republic of China. (21, February, 2023).* The Global Security Initiative Concept Paper.**

https://www-fmprc-gov-cn.translate.goog/mfa_eng/wjbxw/202302/t20230221_11028348.html?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=en&_x_tr_pto=wapp

Nissenbaum. D., Said. S., & Faucon. B. (16 March, 2023). Iran Agrees to Stop Arming Houthis in Yemen as Part of Pact With Saudi Arabia. *Wall Street Journal (WSJ).*

https://www-wsj-com.translate.goog/articles/iran-agrees-to-stop-arming-houthis-in-yemen-as-part-of-pact-with-saudi-arabia-6413dbc1?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=en&_x_tr_pto=wapp&_x_tr_hist=true

Omar. A. A. (16, January, 2023). Saudi Arabia Says Days of Unconditional Foreign Aid Are Now Over. Bloomberg.

https://www-bloomberg-com/news/articles/2023-01-18/saudi-arabia-says-days-of-unconditional-foreign-aid-are-now-over?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=en&_x_tr_pto=wapp

Reuters. (10, November, 2022). Iran Warns Saudi Arabia 'Our Strategic Patience' May Run Out – Fars.

https://www.reuters.com/world/middle-east/iran-tells-saudis-its-strategy-patience-not-guaranteed-continue-fars-2022-11-09/

Tabatabai. A., & Esfandiary. D. (2021). Triple-Axis: Iran's Relations with Russia and China. *Bloomsbury.*

Tirone, J. (19, February, 2023). Iran's Uranium Enrichment Hits a New High, Testing Diplomacy. Bloomberg.

https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-02-19/iran-nuclear-inspectors-detect-uranium-enriched-to-84-purity

The Arab Weekly. (14, October, 2022). UN envoy blames Houthis for 'additional demands' to block truce.

https://thearabweekly.com/un-envoy-blames-houthis-additional-demands-block-truce

US Department of Defense. (13, February, 2023). Dana Stroul, Deputy Assistant Secretary of Defense for the Middle East, and Senior Department of Defense Leaders Participating in the United States-Gulf Cooperation Council Working Group Meetings, Hold an Off-Camera, On-The-Record Briefing From Riyadh, Saudi Arabia.
https://www.defense.gov/News/Transcripts/Transcript/Article/3296875/dana-stroul-deputy-assistant-secretary-of-defense-for-the-middle-east-and-senio/
Xinhua. (27, March, 2023). Chinese Foreign Minister Unveils Middle East Security and Stability Initiative.
https://www-xinhuanet-com.translate.goog/english/2021-03/27/c_139839935.htm?_x_tr_sch=http&_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=en&_x_tr_pto=wapp